

## القراءة المدرجة وأثرها في إثبات الأحكام

### The mod raj (Included) Readings and their effect on Proof of Rules

البروفيسور/ سيد محبوب شاه هاشمي

استاد كلية الشريعة، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة نجرهار - افغانستان

الباحث/ نصير احمد محب

الاستاد المشارك، كلية الشريعة، قسم الدراسات الإسلامية جامعة نجرهار - افغانستان

#### ملخص:

القراءات لغة جمع قراءة و هو مصدر قراء و معناه تلا، و القراءة أيضاً يأتي بمعنى الضم و الجمع، وفي الاصطلاح أن القراءة مذهب من مذاهب النطق في القرآن يذهب به إمام من الأئمة القراء مذهباً يخالف غيره، و قد ثبت سند كل من هذه القراءات من رسول الله صلى الله عليه وسلم و اصل القراءات الذي يقوم الناس بمنهجهم يرجع إلى عهد الصحابة، جعل بعض العلماء أنواع القراءات الستة، المتواتر، المشهور، الاحاد، الشاذ، الموضوع و المدرج، و القراءة المدرجة زيادة بين الكلمات القرآنية جاءت بها لأجل التفسير و خولف بها خط المصحف، و اول من استعمل كلمة القراءة المدرجة هو جلال الدين السيوطي رحمه الله اشار إلي هذه القراءة في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" عند كلامه حول القراءة الشاذة حيث قال " ظهر لي نوع سادس في القراءات كحديث مدرج وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير مثل قراءة سعد بن أبي وقاص في قوله تعالى "وله أخ أو أخت من أم"، احتج جمهور المفسرين علي قراءة مدرجة لقوة رأيهم، و الترجيح بين الآراء، او في إضافة معني جميل او لقوة المعني كابن جرير الطبري، و القرطبي و ابي حيان و ابن عطية و ذلك بأن هذه القراءة يعد الطريق للمفسر لفهم الآية بشكل دقيق، بل قد توضح ما يكون غامضاً قبل المعرفة و حصول الاطلاع علي هذه القراءة.

الكلمات المفتاحية: القراءات، المدرج، الاثبات، الاحكام.

## The mod raj (Included) Readings and their effect on Proof of Rules

### Abstract

Qur'an is the holy book of our lord and descended for the guidance of humans, it's the a special mercy of Allah upon Muslims in which they can to read this book on different readings, every reading have its own benefits, from these readings one is mod raj or included reading, the included reading is An addition among the Qur'anic words it came for interpretation and the Qur'an's manuscript was compiled with it, and the first person who is used this kind of qur'anic reading is Jalal -U-Din al-Suyuti may God have mercy on him, The majority of commentators is arguing on included readings to the strength of their opinions, Or in adding a beautiful meaning or a strong meaning .

**Key Words:** included, Reading, Proof, Rules.

### تمهيد:

الحمد لله منزل الكتاب، ومجري السحاب، ومعلم العلوم والآداب، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على رسولنا المصطفى محمد بن عبد الله، أمين وحي الله، والمستنير بخزائن علم الله، ومبلغه للأمم والناس كافة، وعلى آله وصحبه الهادين المهتدين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين:

لقد أنزل الله تعالى كتابه العظيم لهداية الناس أجمعين، ليعلموا معانيه وتفسيره ويعملوا به مدي حياتهم، وليكونوا فائزين في الدنيا والأخرة، فلتوصل هذا الهدف راعي الله عز وجل في كتابه لهجات مختلفة ليكون القرآن سهلاً للفهم لكل شخص يتكلم بأي لهجة من اللغة العربية، فعلم القراءات من العلوم العظيمة والاصيلة، فهو من أجل العلوم قدراً، وأعلها منزلة، ولا يكاد يوجد علم من العلوم الشرعية ولا العربية الا ويعتبر هذا العلم رافداً من روافده.

### أهمية الموضوع :

- ١ . هذا الموضوع متعلق بكتاب الله تعالى و من شرف هذا التعلق يبرز اهمية الموضوع لأن القرآن الكريم دستور الامة و سفينة نجاتها، و سر نجاحها.
- ٢ . هذا الموضوع متعلق بعلم القراءات التي هي من أجل العلوم بين العلوم الاسلامية.
- ٣ . قلة الكتب في هذا الموضوع .
- ٤ . القراءات المدرجة نوع مهم من أنواع القراءات، يستفاد منه في تفسير القرآن الكريم.

### أهداف البحث:

سيصل القاري العزيز بعد قراءة هذا الموضوع الى الاهداف التالي:

- ١ . بيان نشأة قراءات المدرجة، و بيان مفهومها.
- ٢ . بيان أهمية قراءات المدرجة في تفسير القرآن الكريم.
- ٣ . بيان اسباب الادراج .
- ٤ . بيان علاقة القراءات المدرجة مع التفسير.

### الدراسات السابقة:

رغم أن العلماء رحمهم الله تعالى كتبوا كتباً في كل فن من الفنون لكن بعد التفحص ما وجدت تأليفاً مستقلاً في هذا الموضوع .

وأنزل الله تعالى كتابه على سبعة أحرف كما أشار إلى هذا القول الرسول الكريم صلي الله عليه وسلم في عدة أحاديث، ونقل عنه الصحابة رضوان الله عنهم أجمعين هذه اللهجات إلينا واختار ائمة القراءات من هذه اللهجات لهجة خاصة وقرء بها كتاب الله فهذه القراءات من حيث وصوله إلينا من حيث القبول والرد ينقسم إلى قسمين (١) قراءة مقبولة (٢) قراءة مردودة.

1. فالقراءة المقبولة: هي كل قراءة تكون ثابتة مع صحة السند و أن تكون موافقة للرسم العثمانية، و تكون موافقة لأوجه اللغة العربية. فهذه القراءة قرآن باتفاق العلماء، يقرأ بها في الصلوة، و يتعبد بها و يكون جاحداها كافرا.
2. و القراءة المردودة: هي كل قراءة لم يجمع فيها شروط القراءة المقبولة. و حكم هذه القراءة كما يعلن من اسمها مردودة ليست بقرآن و لا يجوز الصلوة عليها و لا يقرأ بها تعبداً على الرأى الصحيح، و لكن يجوز قبولها عند الجمهور في تفسير النص القرآني و استنباط أحكام القرآن و يجوز قبولها أيضاً في القضايا اللغوية و يصح استنباط القواعد اللغوية منها<sup>(١)</sup>.

و من النوع الثاني من القراءة قراءة مدرجة التي سوف نتكلم عنها بتفصيل:

و لكن قبل الذهاب إلى صلب البحث ينبغي أن نتكلم على معنى القراءة مختصراً:

القراءات لغةً جمع قراءة و هو مصدر قراء و معناه تلا، و القراءة أيضاً يأتي بمعنى الضم و الجمع يقول العرب قراءت الماء في الحوض، اي جمعه في الحوض و قد ذكر العلماء من معاني لفظ القرآن هو الجمع لأنه جمع السور و الآيات<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح عرفه الاستاد مناع خليل القطان في كتابه مباحث في علوم القرآن "بأن القراءة مذهب من مذاهب النطق في القرآن يذهب به إمام من الأئمة القراء مذهباً يخالف غيره"<sup>(٣)</sup>

وقد ثبت سند كل من هذه القراءات من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصل القراءات الذي يقوم الناس بمنهجهم يرجع إلي عهد الصحابة فقد اشتهر منهم في القراءات علي، وزيد بن ثابت، وابي بن كعب، و ابو موسى الأشعري، وزيد بن ثابت، و عبد الله بن مسعود رضوان الله تعالى عنهم اجمعين. ومنهم اخذ كثير من الصحابة والتابعين<sup>(٤)</sup>.

### أنواع القراءات:

جعل بعض العلماء أنواع القراءات ستة نوع:

1. المتواتر: و هو ما نقل عن جمع لا يمكن اتفاقهم و تواطئهم على الكذب.
2. المشهور: و هو ما لم يبلغ درجة المتواتر، و صح سنده.
3. الأحاد: و هو لم يبلغ الدرجة الشهرة و صح سنده و خالف الرسم أو العربية.
4. الشاذ: و هو ما لم يصح سنده.
5. الموضوع: هو ما لم يكن له اصل.

6. المدرج: هو الزيادة في القراءات على وجه التفسير (°) ، و هي القراءة التي سنتكلم عنها في هذه المقالة

### القراءات المدرجة

و أما القراءات المدرجة فهي لغة اسم مفعول من الدرج و هو الدخول و التضمين من "أدرجت" الشيء في الشيء: إذا أدخلته فيه، وضمنته إياه.(٦)

وفي الإصطلاح كما أشارنا سابقا هو "زيادة بين الكلمات القرآنية جاءت بها لأجل التفسير وخولف بها خط المصحف"(٧).

كما ورد قراءات المدرجة نري أيضا لفظ المدرج في كتب علوم الحديث النبوية وهو التفسير لمعاني الكلمات الصعبة في الحديث الشريف وذكر علماء الحديث من أنواع الأخبار الأحاد الحديث المدرج. وعرفه ابن الصلاح رحمه الله تعالى في مقدمة علوم الحديث بأنه "إدخال الراوي كلاما من عند نفسه في سياق الحديث، وهذا يسمى بالإدراج في المتن يرويه موصولا بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله"(٨).

### نشأة مصطلح المدرجة:

و اول من استعمل كلمة القراءة المدرجة هو جلال الدين السيوطي رحمه الله اشار إلى هذه القراءة في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" عند كلامه حول القراءة الشاذة حيث قال "ظهر لي نوع سادس في القراءات كحديث مدرج وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير مثل قراءة سعد بن أبي وقاص في قوله تعالى "وله أخ أو أخت من أم" أخرجها سعيد بن منصور.

وكما أخرج البخاري من قراءة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى "ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج"

وما ورد الزيادة في القراءة من عبد الله بن الزبير فيما نقله عنه سعيد بن منصور وابن الانباري في قوله تعالى "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون بالله على ما أصابهم" وقال امير المؤمنين ابو حفص عمر رضي الله عنه فما أدري: أكانت قراءته أم فسر؟ وجزم بعد رواية هذه القراءة ابن الانباري بأنه تفسير (٩).

نري في القراءات المذكورة زاد سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في قراءته (من أم) و ابن عباس رضي الله عنهما زاد كلمة (في مواسم الحج) و ابن الزبير رضي الله عنه ذكر في قراءته (ويستعينون بالله على ما أصابهم) و هو ليس من اصل القرآن الكريم بل هو تفسير و زيادة من عند انفسهم لزيادة الإيضاح و البيان و قد كانوا آمنون من الإلتباس في عملهم هذا، لأنهم تلقوا القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم.

و قد اقتدى بالسيوطي على هذا الطريق بعض المعاصرين من العلماء ك- مناع بن خليل القطان في كتابه مباحث في علوم القرآن، و الزرقاني في مناهل العرفان، و احمد البيلي في الإختلاف بين القراءات، و صبحي الصالح في مباحث في علوم القرآن.

قد يشير الشيخ ابوحيان الاندلسي في تفسيره إلى هذه القراءات و يسميه "قراءة التفسير" (١).  
وتعرف ايضا بالقراءة التفسيرية، الزيادة التفسيرية، الزيادة المفسرة، ونحو ذلك من الالفاظ التي تدل على معنى كلمة قراءة المدرجة.

و عقد ابو عبيد القاسم بن سلام بابا في كتابه (فضائل القرآن) ب- (باب ما رفع من القرآن بعد نزوله ولم يثبت في المصاحف) و ذكر أن ارادة أهل العلم من ذكر هذه القراءة هو " أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين، وتكون دلائل على معرفة معانيه و علم وجوهه " وذلك كقراءة عبد الله بن مسعود (و السارقون و السارقات فاقطعوا أيمنهما) فهذه الحروف وأمثاله لها كثيرة صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يرى و يستحسن مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير ، فكيف إذا روي عن لباب أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، ثم صار في نفس القراءة؟ فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، وأدنى ما يستنبط من علم هذه الحروف معرفة صحة التأويل. على أنها من العلم الذي لا تعرف العامة فضله. إنما يعرف ذلك العلماء (١).

مع هذا نرى كثيرا من علماء التفسير لم يصرح على قراءة المدرجة بل ذكر هذه القراءة ضمناً في القراءات الشاذة .

### أنواع الزيادة والقراءات المدرجة

إذا فحصنا عن القراءات المدرجة نجد أن هذه القراءات والزيادات قد يكون جملة كقراءة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في "حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى صلاة العصر" فصلاة العصر في هذه القراءة زيادة عن عائشة رضي الله عنها وهي جملة.

و إما أن يكون الزيادة في القراءة المدرجة حرف كما ورد في قراءة ابن مسعود رضي الله عنه (و الموفون بعهدهم(عنه) إذا عهدوا) (٢).

و إما الزيادة يكون كلمة كما جاء في قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه (رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا(في اخرهم) مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ) (٣).

فكلمة (في اخرهم) في هذه الآية زيادة من قبل أبي بن كعب رضي الله عنه.

### الفرق بين قراءة المدرجة و بين القراءة الشاذة

لقد نعلم كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجيز لأحد من الصحابة كتابة القرآن، خشية الإلتباس في اول المراحل من نزول القرآن الكريم، فلما أذن لهم بكتابة القرآن و نهاهم عن كتابة شئ اخر، فشرعوا و اتخذوا كل واحد منهم مصحفا خاصا و نسبت هذه المصاحف لهم حيث كتب علي رضي الله عنه مصحفا فاشتهر بمصحف علي و كتب عائشة رضي الله عنها القرآن في مصحفها فاشتهر بمصحف عائشة و هكذا...

و جاء في هذه المصاحف اختلافات بين ترتيب السور، و في البيان و الإيضاح، و في إبدال كلمة بكلمة أخرى. لأن الصحابة كانوا اذا كتبوا شأ من القرآن الكريم عن النبي صلى الله عليه وسلم و سمعوا عنه حول هذه الآيات شأ من التفسير و البيان، يكتبون معها في المصحف و كان هذه الزيادة للتفسير و البيان لأمنهم باللبس من القراءة.

يقول ابن الجزري "ربما كان الصحابة يدخلون التفسير في القراءة إيضاحا وبيانا لأنهم محققون ومما تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم قرانا، فهم كانوا أمنون من الإلتباس"<sup>(٤)</sup>.

فزع بعض الناس أن هذه الزيادة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقبولة، لكن كما أشرنا سابقا إلى أن ما كان من هذه القراءات ثابت السند عن الرسول صلى الله عليه ونقل إلينا نقلا متواترا او نقلا مشهورا أو احادا فهو مقبول وإن لم يصح سنده فلا عبرة لها في القراءة كالقراءة الشاذة.

و القراءة الشاذة فهو لغة مأخوذ من مادة (شذذ) بمعنى الندرة و الانفراد أو بمعنى ما جاء مخالفاً من الأصل.

و في الاصطلاح هي القراءة التي خالفت الرسم او لا وجه لها في اللغة العربية و لم يصح سندها<sup>(٥)</sup>.

فمن هذا نعلم أن القراءة المدرجة هي القراءة التي يفسر مشكلات القرآن و الألفاظ الصعبة و يكون التفسير عند الضرورة، فاذا قلنا هي التي زيدت في القراءات على وجه التفسير ففي هذه الحالة القراءة المدرجة ليست قراءة و إنما اعتبر كذلك نسبة إلى راويه، و منها ما كان ثابتا و مسندا إلى الصحابة، فاذا ثبت نسبه إلى الصحابة ففي هذه الحالة يكون ذلك الزيادة تفسيراً مقبولا لكلام رب العالمين جل جلاله، و أما القراءات الشاذة كما أشرنا قد يكون مخالفاً للغة العربية و يكون سندها غير صحيح، فعدم صحة سند قراءة الشاذة يكون قدح في قبوليته كما اشار اليه فضيلة الدكتور نبيل بن محمد ابراهيم استاذ جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في كتابه (علم القراءات) حيث قال: القراءة الشاذة من القراءات الاحادية، فاذا وافقت القراءات الاحادية وجه اللغة العربية و صح سندها فهي مقبول، و أما اذا كان لم يصح سنده و لم يوافق وجه اللغة العربية فهي و ان وافق الرسم فهذه القراءة ليست بمقبولة.<sup>(٦)</sup>

لقد ذكر العلماء قبل السيوطي رحمه الله القراءة المدرجة نوعاً من القراءات الشاذة، وجعلوا حكم الشاذ والمدرج حكماً واحداً لكن السيوطي فرق بينهما وعد المدرج قراءة خاصة حيث قال " ظهر لي نوع سادس في القراءات كحديث مدرج وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير" (١٧).

### القراءة المدرجة وأثرها في التفسير

اشرنا سابقاً خلال البحث في ضوء اقوال العلماء بأن القراءات المدرجة هي زيادة مفسرة و موضحة للمعنى، بل من عيون الأقوى للتفسير لأنه ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم من حيث ثبوت سماعها عنه صلى الله عليه وسلم و من أن الناقل يجزم في نقل هذا الدرج.

يقول ابو عبيد القاسم بن سلام "بأن القراءة المدرجة ذكر اهل العلم ليستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين، وتكون دلائل على معرفة معانيه وعلم وجوهه، و قد كان اذا روى مثل هذا من التابعين فكان مقبولاً و يستحسن فكيف اذا روى من الصحابة" (١٨).

فالقراءة المدرجة إن لم يكن من القرآن، فاذا ثبت رفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم تعد خبراً احاداً و تفسير القرآن الكريم بالسنة المطهرة، فان لم يصرح الصحابي برفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيكون تفسير القرآن بقول الصحابي و هذه مرتبة من مراتب التفسير المقبول في الدرجة الثالثة، لأن الاول هو تفسير القرآن بالقرآن و الثاني تفسير القرآن بالسنة و الثالث تفسير القرآن بأقوال الصحابة رضوان الله تعالى عنهم اجمعين.

فالمعمل و الاخذ بهذه القراءة لتفسير القرآن خيراً و افضل للمفسر من اخذه على قول من دون الصحابة من المفسرين يقول مجاهد رحمه الله " لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود رضي الله عنه لما احتيج أن أسئل عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن كثير من القرآن مما سألت" (١٩).

يعني إذا ثبت أن القراءة المدرجة ليست من القرآن الكريم فيكون في هذا الوقت تفسيراً لكتاب الله عز وجل.

وقد احتج جمهور المفسرين على قراءة مدرجة لقوة رأيهم، والترجيح بين الآراء، او في إضافة معني جميل او لقوة المعني كابن جرير الطبري، والقرطبي وابي حيان وابن عطية وذلك بأن هذه القراءة يعد الطريق للمفسر لفهم الآية بشكل دقيق، بل قد توضح ما يكون غامضاً قبل المعرفة وحصول الاطلاع على هذه القراءة، وقد بنوا على هذه القراءة معان تفسيرية واختلافات فقهية في تفاسيرهم وذلك كقراءة سعد بن أبي وقاص في قوله تعالى "وله أخ أو أخت من أم" وكقراءة عبد الله بن مسعود "فصيام ثلاثة ايام متتابعات" (٢٠).

و اختلف العلماء هل القراءة المدرجة تفسير أم قراءة؟ نلخصها في ما يلي:



1. ذهب أكثر علماء القراءات إلى أن القراءة المدرجة ليست من القرآن الكريم و من زعم أنه قرآن فهذا منهم وهم و غلط، و جميع القراءات الخارجة عن المصاحف محمول على التفسير و من وهمهم زعموا أن هذه الزيادة من القرآن.

نقل السيوطي رحمه الله بأن قراءة ابن الزبير " وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَنِّعُونَ بِاللَّهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ " قال فيها عمر بن الخطاب ما ندرى أهكذا كانت قراءته أم فسر؟ أخرج سعيد بن منصور وأخرجه ابن الأنباري وجزم بأنه تفسير.

وأيضا أخرج عن الحسن أنه كان يقول: "وإن منكم إلا واردة" الورود الدخول. قال ابن الأنباري عن هذه القراءة قول الحسن "الورود الدخول" تفسير من جانبه رحمه الله وجعل الدخول معنا للورود، فغلط في هذه القراءة بعض الرواة وزعموا أنه تفسير فعد من القرآن الكريم.

يقول ابن الجزري في آخر كلامه: وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءة إيضاحا وبيانا للمعنى لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم قرأنا فهم آمنون من الإلتباس و الإختلاط وربما كان بعضهم يكتبه معه ليكون معه و يستفيد منه عند النسيان (٢١).

وقال ابن حجر رحمه الله: إن قراءة ابن عباس "أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج" فهذه من القراءات التي سندها صحيح، ولا يكفي وحدة صحة السند بأن يكون قرانا، لأن القرآن هو ثابت بتواتر، وهذه القراءة معدودة من الشاذ الذي صح سنده وليس من القرآن بشئ" (٢٢).

يقول النووي رحمه الله" قد نقل عن عبد الله بن مسعود روايات كثيرة مما لم يثبت عند أهل النقل، وما ثبت عنه مخالفا من القراءات المتواترة فهو محمول على أن ابن مسعود كان يكتب القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم ويزيد مع كتابته شئا من الأحكام والمعاني باعتقاد أنه تفسير وإيضاح لهذه الآيات، وكان لا يعتقد تحريم ذلك وكان عنده كصحيفة تفسيرية ثبت فيها ما شاء" (٢٣).

وكذلك نقل عن أبي حيان الاندلسي رحمه الله أن القراءات التي تكون مخالفا عن السواد الأعظم والمصاحف المجمع عليها، فينبغي أن يجعل تفسيراً وإيضاحاً وكذلك ما ورد عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وعن غيره مما يخالف السواد الأعظم. (٢٤).

2. و ذهب بعض المحققين من علماء القراءاة إلى أن هذه القراءة من الاحرف السبعة التي أنزل الله تعالى عليها القرآن و كانت من القراءات المأذونة توسعة في أول الأمر، ثم نسخ في العرصة الأخيرة " و نص كثير من الناس علي أن الحروف التي وردت عن أبي، و ابن مسعود و غيرهما مما يخالف هذه المصاحف منسوخة،

و من يقول ان بعض الصحابة قد كانوا يجيزون للقراءة بالمعنى كابن مسعود فقد كذب عليه، لكن كانوا يدخلون التفسير في القراءة للإيضاح و البيان و كانوا امنون من الإلتباس و لم يعدوا كلامهم هذا و إيضاحهم قرآناً فقد نقل عن عبدالله بن مسعود أنه كان يكره العمل و يقول(جردوا القرآن و لاتلبسو به ما ليس منه)(٢٥).

3. الرأى الثالثة حول قراءة المدرجة هل هي تفسير ام قراءة؟ التوقف يعني فلا نجزم على قرآنيتهما و لا على عدم قرآنيتهما، و لا نقول كان القراءة المدرجة قرآناً ثم نسخ أو كانت ايضاحاً و تفسيراً أدخل للبيان و الايضاح.

قال ابن عبد البر في علوم القرآن"اتفق العلماء أن ما في مصحف عثمان بن عفان - وهو الذي بأيدي المسلمين اليوم في أقطار الأرض حيث كانوا - هو القرآن المحفوظ الذي لايجوز لأحد أن يتجاوزة ، و لاتحل الصلاة لمسلم إلا بما فيه ، وأن كل ما روي من القراءات في الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أبي أو عمر ابن الخطاب أو عائشة أو ابن مسعود أو ابن عباس أو غيرهم من الصحابة ممّا يخالف مصحف عثمان المذكور لايقطع بشيء من ذلك على الله عزوجل(٢٦).

قال الطبري كل ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من القراءات بأنه صلى الله عليه وسلم علمه لأمتة من الأحرف السبعة و لهم أن يقرءوا بها فلا ينبغى لنا أن نخطي أحداً على قراءته اذا كان موافقاً للمصحف، فان كان مخالفاً لخط المصحف فلا نقرء به و نتوقف من الكلام عليه و القراءة به (٢٧).

الراجح عندي في هذه الأقوال هو قول من يقول: أن القراءات التي يكون ثابتاً و منسوباً الي أحد من الصحابة أو التابعين فا الأولى حملة على التفسير و الإيضاح و خاصة ان كان السياق يرمز اليها.

#### أثر القراءة المدرجة في تفسير المعنى:

من الجدير بالذكر أن القراءة المدرجة لها أهمية خاصة في تفسير معاني القرآن الكريم، لأننا أشرنا قبل قليل أن القراءة المدرجة و ان لم تكن مقطوعاً بقرآنيتهما لكن هذه من أهم عيون التفسير كما ذكر العلامة ابن قدامة المقدسي رحمه الله تعالى"ولنا ، أن في قراءة أبي ، و عبد الله بن مسعود : " فصيام ثلاثة أيام متتابعات " .... وهذا إن كان قرآناً ، فهو حجة ؛ لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه ، وإن لم يكن قرآناً ، فهو رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إذ يحتمل أن يكونا سمعاه من النبي صلى الله عليه وسلم تفسيراً فظناه قرآناً ، فثبتت له رتبة الخبر ، و لا ينقص عن درجة تفسير النبي صلى الله عليه وسلم للآية ، و على كلا التقديرين ، فهو حجة يصار إليه في كفارة فوجب فيه التتابع ككفارة القتل و الظهار ، و المطلق يحمل على المقيد على ما قررناه فيما مضى"(٢٨).

من أجل ذلك ذكر العلماء بأن القراءة المدرجة قديكون تفسيراً لمعاني القرآن الكريم وأشاروا الى عدة موارد سأذكر بعض الموارد كما يلي:

### 1. بيان الحكم المختلف فيه و ترجيحها:

اختلف الفقهاء في كفارة اليمين هل يشترط في الرقبة الإيمان أم لا؟

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة (٢٩) إلى أنه لا يجزئ في العتق إلا تحرير رقبة مؤمنة سالمة من العيوب المضرة بالعمل وذلك في جميع الكفارات، لقوله تعالى في كفارة القتل (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) (٣٠) وما عدا كفارة القتل فبالقياس عليها، ولقوله صلى الله عليه وسلم فيمن أراد أن يعتق أمة. أعتقها فإنها مؤمنة (٣١).

وذهب الحنفية إلى أنه يجزئ تحرير رقبة وإن كانت غير مؤمنة إلا في كفارة القتل لإطلاق النصوص في غير القتل، وإمتناع جواز قياس المنصوص بعضه على بعض، ولأن في ذلك إيجاب زيادة في النص وهو يوجب النسخ عندهم (٣٢).

اشتراط الجمهور في إعتاق الرقبة في كفارة اليمين الإيمان من أجل القياس و الحديث النبوي المذكور ، و أما القراءة المتواترة فليس فيها ما يؤيد هذا الشرط.

### ٢. تقييد المطلق:

حكم القرآن الكريم بأن من حلف بشيء ثم وقع منه الحنث بعد الحلف يشترط عليه إطعام عشرة مساكين فان لم يجد فكسوتهم وإن لم يجد فتحرير رقبة وعند عدم وجود الرقبة يلزم عليه صيام شهرين، فاختلف الفقهاء في كيفية الصيام هل يشترط متفرقة أم متتابعة؟

فذهب الحنفية وهو الأصح عند الحنابلة، وهو قول للشافعية: إلى وجوب التتابع (٣٣) .

وذهب المالكية - وهو قول للشافعية - إلى جواز صومها متتابعة أو متفرقة.

استدل القائلون باشتراط التتابع على قراءة أبي بن كعب وقراءة عبد الله بن مسعود رضى الله عنه حيث روى عنه في قراءة (فصيام شهرين متتابعين).

قال العلامة ابن قدامة المقدسي رحمه الله تعالى " ولنا، أن في قراءة أبي، وعبد الله بن مسعود: " فصيام ثلاثة أيام متتابعات " هذا إن كان قرآناً، فهو حجة؛ لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وإن لم يكن قرآناً، فهو رواية عن النبي - صلى الله عليه وسلم (٣٤).

### ٣. الدفع لما يتوهم من اشكال في الآية:

قال الله عزوجل في محكم كتابه (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ) (٣٥).

هذه الآية يدور بين احتمالين و ليس المرجح هنا على الاخرى: قيل ان المقصود من الآية الراسخون في العلم يعلمون تأويل المتشابه من القرآن حيث يقولون آمنا به.

وقيل إن المراد من الآية لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله تعالى وحده و أما الراسخون في العلم فهم يؤمنون بهذه الآيات و منقادون علي أن الله هو يعلم وحده تأويل هذه الآيات، و جعلوا جملة (♦ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) استينافاً. رجح من المفسرين سليمان الدمشقي، و ربيع، و ابن قتيبة القول الأول (٣٦).

واختار الجمهور من المفسرين القول الأول لأجل دفع إشكال في الآية على قراءات المدرجة المروية من رئيس المفسرين عبد الله بن عباس و عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم حيث جاء في رواية ابن عباس رضي الله عنهما "وما يعلم تأويله إلا الله (ويقول) الراسخون في العلم انما به" (٣٧).

وجاء في قراءة ابن مسعود رضي الله عنه "وإن حقيقته تأويله عند الله والراسخون في العلم يقولون انما به" (٣٨). و قال السيوطي رحمه الله في الإتيان "قلت ويدل لصحة مذهب الأكثرين ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره والحاكم في مستدركه عن ابن عباس أنه كان يقرأ: (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون انما به) فهذا يدل على أن الواو للاستئناف، لأن هذه الرواية وإن لم تثبت بها القراءة فأقل درجاتها أن يكون خبراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن فيقدم كلامه في ذلك على من دونه ويؤيد ذلك أن الآية دلت على ذم متبعي المتشابه ووصفهم بالزيغ وابتغاء الفتنة وعلى مدح الذين فوضوا العلم إلى الله وسلموا إليه كما مدح الله المؤمنين بالغيب" (٣٩).

#### ٤. البيان لحكم المجمع عليها:

بين الله تعالى طريق تقسيم ميراث الكلاله حيث قال (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ) (٤٠).

أجمع العلماء على أن المراد في هذه الآية من أخ وأخت هي الأخ والأخت من أم و يؤيد قول الجمهور القراءة المدرجة التي جاءت في قراءة سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه حيث يقول "وله أخ أو أخت من أم".

قال ابن عبد البر في التمهيد "فقد أجمع العلماء على أن المراد من الإخوة في هذه الآية عني بهم الإخوة للأُم... وقد روي عن بعض الصحابة أنه كان يقرأ (وله أخ أو أخت من أم) فدل هذا مع ما ذكرنا من إجماعهم على أن المراد في هذه الآية الإخوة للأُم خاصة" (٤١).

وذكر ابن القدامة في كتابه المغني "والمراد بهذه الآية الأخ والأخت من الأم بإجماع أهل العلم وفي قراءة سعد بن أبي وقاص وله أخ أو أخت" (٤٢).

وقال الجزري في النشر "فإن هذه القراءة تبين أن المراد بالإخوة هنا هو الإخوة للأُم، وهذا أمر مجمع عليه؛ ولذلك اختلف العلماء في المسألة المشتركة وهي زوج وأم، أو جدة واثان من إخوة الأم وواحد أو أكثر من إخوة الأب والأم، فقال الأكثرون من الصحابة وغيرهم بالتشريك بين الإخوة،

لأنهم من أم واحدة وهو مذهب الشافعي ومالك وإسحاق وغيرهم، وقال جماعة من الصحابة وغيرهم بجعل التثنية لإخوة الأم ولا شيء لإخوة الأبوين لظاهر القراءة الصحيحة، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه الثلاثة وأحمد" (٤٣).

### أثر القراءة المدرجة في إثبات الاحكام

لقد نعلم أن الفقهاء والعلماء مجتمعون على أن ما خرج عن نص المصحف ونقل إلينا على طريق الأحادية فليس قرانا، لأن القرآن هو كتاب الله المنقول إلينا نقلا متواترا بالشبهة، والروايات الاحاد ليس في هذه الرواية شروط التواتر.

أشار العلامة برهان الدين الجويني إلى هذه المسألة وقال " أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أجمعوا في زمن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه على ما بين الدفتين واطرحوا ما عداه وكان ذلك عن اتفاق منهم وابن مسعود لما شبيب بنكر ناله من خليفة الله تعالى أدب بين ولم ينكر على عثمان في ذلك أحد وكل زيادة لا تحويها الأم ولا تشمل عليها الدفتان فهي غير معدودة في القرآن" (٤٤)

و قد أشار إلى هذا القول ابن عبد البر في التمهيد حيث قال "فكل ما روي من القراءات عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن ابن عمر أو عن أبي أو عن عائشة أو عن ابن عباس أو عن ابن مسعود مما يخالف مصحف سيدنا عثمان رضي الله عنه فهو ليس بقران و لا يقطع بشئ من ذلك علي الله عز وجل" (٤٥).

فلنعلم أن ما هو مكتوب في المصاحف فهو القران وما عدا ذلك فليس منه، فاذا تقرر ذلك فنتكلم عن المدرج الزائد والمخالف عن خط المصحف هل يجوز الاحتجاج به؟

فقد اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

١) أن القراءة المدرجة حجة يجوز العمل بها عند إثبات الأحكام الشرعية و ذهب إلى ذلك الحنيفة و الحنابلة و هو الراجح عندهم، و هو قول طائفة من الشافعية و اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية و ابن الجزري و الزركشي و السبكي (٤٦).

ومن الجدير بالذكر أن كل امام من هذه الأئمة المحتجين بهذه القراءة له شروط والتي قد تخالف الأخر على الرغم من كونهم يحتجون بها، فاشتراط الأحناف أن تكون القراءة مشهورة مستفيضة ولعل السبب أن المشهور يفيد الطمانينة كما أشار إلى ذلك ابو العلاء البخاري الحنفي (٤٧).

و من احتج من المالكية علي هذه القراءة اشترط أن يكون القول من الراوي تصريحا بالسماع عن النبي صلى الله عليه وسلم (٤٨).

واشترط الشافعية للإحتجاج بهذه القراءة على ثلاثة شروط:

(١) ألا يوجد غيرها مما هو أقوى منها.

(٢) عدم مخالفتها للرسم العثماني.

(٣) أن الراوي إذا اضافها إلى التنزيل أو إلى السماع فقد أجريت مجري خبر الواحد وإلا فهي جارية مجري التأويل<sup>(٤٩)</sup>.

وأما الحنابلة فقد اشترطوا صحة السند بنقل العدل لها<sup>(٥٠)</sup>.

(٢) الرأي الثاني في ذلك أن هذه القراءة ليست بحجة في استنباط الأحكام ولا يجوز العمل بها وهو قول الجمهور من المالكية وهو قول عند الإمام الشافعي وعليه متقدمو الشافعية ورواية عن الإمام احمد.

وقال النووي رحمه الله في كلامه عن القراءة المدرجة المنسوبة إلي عائشة رضي الله عنها "حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلاة العصر هكذا هو في الروايات، و صلاة العصر بالواو واستدل به بعض أصحابنا على أن الوسطى ليست العصر لأن العطف يقتضي المغايرة لكن مذهبنا أن القراءة الشاذة لا يحتج بها"<sup>(٥١)</sup>.

وذكر أيضا حجة الإسلام ابو حامد محمد بن محمد الغزالي في المستصفي "التتابع في صوم كفارة اليمين ليس بواجب على قول، وإن قرأ ابن مسعود: " فصيام ثلاثة أيام متتابعات "؛ لأن هذه الزيادة لم تتواتر فليست من القرآن، فتحمل على أنه ذكرها في معرض البيان لما اعتقده مذهبنا"<sup>(٥٢)</sup>.

و احتجوا أيضا بأن الصحابة رضوان الله تعالى عنهم أجمعين أجمعوا في زمن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه علي مصحف و اطرحوا ما عدها من المصحف و القراءات و كان ذلك اتفاق منهم و كل زيادة لا تحويها المصحف العثماني فهي لا يعد من القرآن و إن كان الراوي علي أنه قران فهو علي خطأ، لأن الرسول صلي الله عليه وسلم كان مكلفا بتبليغ القرآن إلي جماعة يحصل بتبليغهم العلم و الخبر و لا يخرج من عهدة التبليغ بخبر الواحد<sup>(٥٣)</sup>.

و الراجح عندي هو القول الأول و هو صحة الإحتجاج بالقراءة المدرجة لأن قول الصحابي إما يكون قرانا و إما يكون خبرا، فإن كان قرانا فهو يصير اليه و إن لم يكن قرانا فهو خبر عن النبي صلي الله عليه وسلم و يجب المصير إليه. ونستطيع أن نقول إن القراءة المدرجة تكون حجة إذا وردت لبيان الحكم ولا يكون حجة إذا وردت لإبتداء الحكم، ففي هذه الصورة تكون جمعا بين الرايين.

### حكم الصلاة على قراءة المدرجة:

اتفقت المذاهب الفقهية من الشافعية والحنفية والحنابلة على ألا يصح القراءة بكل ما يخالف الرسم العثماني و حكى ابن عبد البر علي ذلك الإجماع"يقول الإمام مالك رحمه الله من قرء في الصلاة مما يخالف الرسم العثماني من قراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة فلم يصل وراه، و علماء المسلمون مجمعون علي ذلك، إلا قوم شاذ لا يعرج عليهم"<sup>(٥٤)</sup>.

قال ابن عابدين من الحنفية : القرآن الذي تجوز به الصلاة بالاتفاق هو المضبوط في المصاحف الأئمة التي بعث بها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار ، وهو الذي أجمع عليه الأئمة العشرة(٥٥).

و جمهور العلماء علي أنه لا يجوز الصلاة مما خالف عن الرسم المصحف من القراءة المدرجة أو غيرها من القراءات<sup>(٥٦)</sup>.

ويحتجون لأرائهم أن هذه القراءة وإن كان ثابت بالنقل لكن لم ينقل إلينا نقلا يثبت بمثله القرآن، لأن هذه القراءات نسخت في العرصة الأخيرة أو بإجماع الصحابة على الرسم العثماني، ولا يتعبد على هذه القراءات لأن التعبد إنما يكون بالقرآن وحده.

قال السرخسي في أصوله "لأن ما دون المتواتر لا يبلغ درجة العيان ولا يثبت بمثله القرآن مطلقا ولهذا قالت الأمة لو صلى بكلمات تفرد بها ابن مسعود لم تجز صلاته لأنه لم يوجد، فيه النقل المتواتر وباب القرآن باب يقين وإحاطة فلا يثبت بدون النقل المتواتر كونه قرآنا وما لم يثبت أنه قرآن فتلاوته في الصلاة كتلاوة خبر فيكون مفسدا للصلاة"<sup>(٥٧)</sup>.

ومن العلماء من يجيزون الصلاة بالقراءة المدرجة وهو أحد قولي الشافعي وابي حنيفة وإحدى الروايتين عن مالك وأحمد رحمهم الله تعالى<sup>(٥٨)</sup>.

ذهب الحنفية إلى أن الصلاة لا تفسد بقراءة الشاذ- و منها القراءة المدرجة-، ولكن لا تجزئه هذه القراءة عن القراءة المفروضة، ومن ثم تفسد صلاته إذا لم يقرأ معه بالتواتر، فالفساد لتركه القراءة بالمتواتر لا للقراءة بالشاذ<sup>(٥٩)</sup>.

و قال الإمام مالك رحمه الله على حرمة القراءة بالشاذ - و منها القراءة المدرجة-، من القراءات، لكن لا تبطل الصلاة بالشاذ إلا إذا خالف المصحف<sup>(٦٠)</sup>.

و من الفريق الثالث من العلماء ذهبوا إلي التوسط و قالوا إن قرأ بها في القراءة الواجبة مع قدرته علي غيرها لم تصح صلاته، لأنه لم يقرئ بما هو واجب من القراءة،

وهو أيضا متيقن بأنه لم أدي الواجب من القراءة الثابتة من القرآن، وإن قرء بها فيما ليس بواجب لم تبطل لأنه متيقن على أنه لم يأت بما هو مبطل للصلاة لجواز أن يكون ذلك من الحروف التي أنزل بها القرآن.

و هذا هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى و أشار إلي هذا القول في مجموع الفتاوي(٦١).

و الراجح في ذلك الأقوال هو عدم جواز الصلاة علي القراءات التي لم ينقل إلينا نقلا متواترا، لأن اسم القراءات في الصلاة يطلق علي القرآن الذي هو المنقول إلينا نقلا متواترا بلا شبهة و أجمع الصحابة عليه في عهد سيدنا أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، و تلقته الأم المرحومة بالقبول، و ما لم يصح سنده أو يكون مخالفا للرسم المصحف المجمع عليه فهو ليس بقرآن و ما لم يكن قرانا فهو غير مقبول. والله تعالى أعلم بالصواب.

### خاتمة البحث:

بعد أن وفقني الله تعالى لكتابة هذا البحث أحمده أولا، الذي بنعمته تتم الصالحات توصلت إلى الآتي:

١. القراءة المدرجة هو زيادة بين الكلمات القرآنية جاءت بها لأجل التفسير وخولف بها خط المصحف.
٢. أول من استعمل كلمة المدرج في القراءات هو جلال الدين السيوطي رحمه الله.
٣. إذا ثبت الزيادة في التفسير عن النبي صلي الله عليه وسلم أو عن الصحابة أو عن التابعين فهو عين ثقة من عيون التفسير عندئذ.
٤. القراءة المدرجة لها أثرها ومنزلتها في تعدد المعني وإثبات الأحكام.
٥. اختلف الفقهاء على جواز الصلاة على قراءة المدرجة فجوز قوم وجعل القوم غير جايز والصحيح أنه لا يجوز الصلاة على ما خالف الخط والرسم العثماني ولم ينقل إلينا بالنقل المتواتر.
٦. القرآن كلام الله تعالى المتعبد بتلاوته والقراءة المدرجة ليست من كلام الله تعالى ولا يتعبد بتلاوته.

### المقترحات:

أرجو من الباحثين والدارسين أن يواصلوا اهتمامهم بكتابة الموضوعات التي توضح للمسلمين أهمية القراءات، وتبين لهم حقيقة هذا العلم وأصوله، نري بعض العلماء يجتنبون عن الكتابة في هذا العلم وهذا سبب في قلة الموضوعات في علم القراءات، ارجو من إخواني الذين هم أهل فن أن يهتموا إلى ذلك العلم ليكون لهم من الباقيات الصالحات وللآخرين نفع ومصدر في هذا الفن.

هذا وقد بذلنا جهودنا في جمع الموضوع جهدا كبيرا فما وصلنا إلي الحق فمن الله ومن فضله ومنه وإن أخطأنا فمن تقصيرنا لأن الكمال لله تعالى وحده، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وصلى الله على سيدنا ونبينا محمدٍ واله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.



## المصادر و المراجع

- ١: الفتاوى التاتارخانية لأبي العلاء الهندي ج ١ ص ٧٤ كتاب الصلاة.
- ٢: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، المحقق : عبد السلام محمد هارون ، الناشر : دار الفكر ، ج ٥ ص ٧٩.
- ٣: مناع بن خليل القطان، مباحث في علوم القرآن، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ج ١ ص ٢٦٥.
- ٤: المرجع السابق.
- ٥: مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج ١ ص ٤٢٩.
- ٦: إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، الناشر: دار العلم للملايين- بيروت، ج ١ ص ٤٦٤.
- ٧: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ،الاتقان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج ١ ص ٢٠٨.
- ٨: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرُزُورِيُّ ، علوم الحديث ، دار الفكر - دار الفكر المعاصر سنة النشر: ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م ، ص ٩٥.
- ٩: الاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٢٦٦.
- ١٠: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أنير الدين الأندلسي، البحير المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، ج ٦ ص ٣٩١.
- ١١: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي، فضائل القرآن، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين ج ١ ص ٣٢٥.
- ١٢: مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع لابن خالوية، تحقيق أثر جعفري، الناشر عالم الكتب، ص ١٨.
- ١٣: قرطبي ج ٢ ص ١٣١.
- ١٤: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، شرح طيبة النشر في القراءات، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ج ١ ص ٣٢.
- ١٥: الاتقان ج ١ ص ٢٤٢.
- ١٦: د.نبيل بن محمد ابراهيم ال اسماعيل، علم القراءات، نشأته و تطوره و أثره في العلوم الشرعية، ص ٤٣، مكتبة التوبة(١٤١٩).
- ١٧: الإتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٢٦٦.
- ١٨: فضائل القرآن لابي عبيد ج ١ ص ١٩٥.

- ١٩: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ج ٤ ص ٤٥٤.
- ٢٠: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن - تفسير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ج ٣ ص ٥٠٤.
- ٢١: الاتقان ج ١ ص ٢٦٦.
- ٢٢: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، ج ٩ ص ٣٠.
- ٢٣: شرح النووي علي مسلم ج ٣ ص ١٨١.
- ٢٤: البحير المحيط ج ١ ص ٢٦٠.
- ٢٥: النشر ج ١ ص ٣٢، وروى هذا الأثر عبدالرزاق في مصنفه عن عبدالله بن مسعود و من طريق ابن ابي شيبة رواه ابراهيم الحربي في كتابه غريب الحديث.
- ٢٦: محمد بن عبد الله جابر القحطاني، علوم القرآن عند عبد البر، لمكتبة شبكة التفسير والدراسات القرآنية، ج ١ ص ٢٣٠.
- ٢٧: الطبري ج ٨ ص ٦٥٢.
- ٢٨: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ج ٨ ص ٧٥٢، مكتبة القاهرة، تاريخ النشر: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٢٩: المغني ج ٧ ص ٣٥٩. شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج ٣ ص ٣٦٠، الناشر: دار الكتب العلمية. القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، أحكام القرآن، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، ج ٢ ص ١١٨، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٣٠: النساء: ٩٢.
- ٣١: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي - بيروت ج ١ ص ٣٨٢.
- ٣٢: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، أحكام القرآن، المحقق: محمد صادق القمحاوي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، ج ٣ ص ٤٢٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٣٣: المغني لابن قدامة ٨ / ٧٣٤، ٧٥٢، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، ج ٢ ص ١٤٢، الناشر: دار الكتب العلمية. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، رد المحتار على الدر المختار، ج ٣ ص ٦٠، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، دار الفكر-بيروت.

- ٣٤: المغني ج ٨ ص ٧٥٢.
- ٣٥: سورة ال عمران: ٧ آية
- ٣٦: جامع البيان للطبري ج ٣ ص ١٨٢.
- ٣٧: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط، ج ٣ ص ٣٢، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت.
- ٣٨: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ج ١ ص ٣٨٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٩: الاتقان ج ٣ ص ٧.
- ٤٠: سورة النساء: ١٢.
- ٤١: التمهيد لابن عبد البر ج ٥ ص ١٩٩.
- ٤٢: المغني ج ٧ ص ٥.
- ٤٣: النشر ج ١ ص ٢٨.
- ٤٤: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، البرهان في أصول الفقه، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، ج ١ ص ٤٢٨، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ٤٥: التمهيد لابن عبد البر ج ٤ ص ٢٩٩.
- ٤٦: أصول السرخسي ج ٢ ص ٨١. التحبير شرح التحرير ج ٣ ص ١٣٨٩. البحر المحيط للزركشي ج ٢ ص ٢١٩.
- ٤٧: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، دار الكتاب الإسلامي، ج ٢ ص ٢٩٥.
- ٤٨: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ج ٦ ص ٢٨٣.
- ٤٩: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، الناشر: دار الكتب، ج ٢ ص ٢٢٠.
- ٥٠: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار الحنبلي، شرح الكوكب المنير، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، ج ٢ ص ١٣٨.
- ٥١: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ج ٥ ص ١٣٠.
- ٥٢: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، ج ١ ص ١٩٤.

- ٥٣: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان، ج ١ ص ١١٤.
- ٥٤: التمهيد لابن عبد البر ج ٨ ص ٢٩٢.
- ٥٥: حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٢٦.
- ٥٦: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوي، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ج ١٣ ص ٣١٤.
- ٥٧: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، أصول السرخسي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ج ١ ص ٢٨٠.
- ٥٨: مجموع الفتاوي ج ١٣ ص ٣٩٤. أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، الناشر مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ج ١ ص ١٨١.
- ٥٩: حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٢٦.
- ٦٠: شمس الدين الشيخ محمد ابو البركات سيدي أحمد الدردير، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، وبهامشه الشرح المذكور مع تقريرات للعلامة المحقق سيدي الشيد محمد عليش شيخ السادة المالكية رحمه الله، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج ١ ص ٣٢٨.
- ٦١: مجموع الفتاوي ج ١٣ ص ٣٩٨.

جميع الحقوق محفوظة © 2020، البروفيسور/ سيد محبوب شاه هاشمي، الباحث/ نصير احمد محب، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. (CC BY NC)